

تقرير

شح المياه يهدد موسم «اللقيسة» البقاعية

جميعها عوامل لم تعالجها الدولة برغم زيارتنا المتكررة لوزير الزراعة أكرم شهيب، مضيفاً أن الدولة تقف مكتوفة الأيدي إزاء الأزمة، حتى ان قرار وقف الاستيراد من سوريا لم يطبق كما يجب، إذ اغرقت السوق بالعنب السوري وبسعر الف ليرة للكيلو، وسط تخوف مزارعي العنب من كارثة مقبلة عليهم، مع استمرار تدفق العنب السوري وبسعر اقل بـ 500 ليرة من سعر كيلو العنب في السوق اللبناني.

لكن إذا كان غالبية مزارعي البقاع يعانون أزمة الجفاف فإن عدداً منهم لا يعير اهتماماً للأمر بأكمله، كيف ذلك؟ على طول نهر الليطاني تكثرت الحفر المحاذية للمجرى، التي تنقل إليها المياه الأسنة من المجرى الذي ترفده شبكات الصرف الصحي من قرى في شرق وغرب بعلبك. بعد جمع المياه الأسنة في تلك الحفر يجري شطفها بمضخات ضخمة لري المزروعات. لم تنفع حتى اليوم الحملات الأمنية والبيئية في مواجهة ومكافحة ري عدد من المزارعين لمزروعاتهم بالمياه المبتذلة، إذ لا يزال عدد من المزارعين على طول المجرى من العلق في بعلبك، وحتى بلدات قب الياس وبرالياس، يتنافسون في شطف المياه من مجرى الليطاني وإغراق حقولهم بها، دون أي رادع صحي أو حسيب قانوني واضني، بذريعة «شح المياه وضرورة الإعتماد على هذه المياه الأسنة».

من غرفة المولد الكهربائي الذي يزود مضخة البئر الارتوازي بالتيار الكهربائي، يقول «شو بدنا نعمل بدنا نسقي الرزق، وناطرين حتى ما تخلص المياه ويحترق الغطاس مثل المرة الماضية».

تعد الزراعات اللقيسة من الزراعات التي يعول عليها المزارعون البقاعيون، كموسم منتجة عند بداية فصل الشتاء ومتطلباته. وتنوع الزراعات اللقيسة بين الخضار من ملفوف وقنبيط (الزهرة) والخيار واللويبا والملفت والحر والفليفلة بالإضافة إلى البطاطا.

حتى منتصف شهر تشرين الثاني، ويحتاج الدونم إلى ما لا يقل عن 8 عدادين مياه بالبخاخات (أكثر من 50 يوماً من الري).

عدد كبير من المزارعين سحوا «غطاسات» أبارهم الارتوازية ومشاريعهم المائية بعد جفاف مياهاها، فيما البعض الآخر لجأ إلى إنزالها أكثر بعد تدني مستوى المياه الجوفية. حسن شومان، أحد مزارعي بلدة سرعين، تخلى عن زراعة البطاطا «اللقيسة» هذا العام بعدما جفت مياه البئر اللتين كانتا تعدان «السند» لري مزروعاته.

أزمة جفاف أبار المياه وتدني منسوبها، طاولت أيضاً سهل بلدة دورس، ووضعت المزارعين أمام خيارين لا ثالث لهما، إما التخلي عن زراعة الخضار والبطاطا اللقيسة، وإما الإكتفاء بمساحات محدودة تتناسب مع ما تبقى من مياه في تلك الأبار. يؤكد علي عثمان، أحد المزارعين في دورس، بعلبك، أن منسوب المياه الجوفية تدنى بنسبة 40% عن منسوبها الطبيعي، ما فرض على المزارعين كلفة إنتاج كبيرة، فعند توافر المياه، تشغل الغطاسات في الأبار ساعة واحدة كافية لبخاخات الحقل بأكملها، أما عند انخفاض منسوب المياه الجوفية، فيطلب ري الحقل من 8 إلى 10 ساعات. بين سهل بلدتي حوش بردى وكفردان في غرب بعلبك، يرابض حسن زعيتر بالقرب

حالك جفاف المياه

الجوفية في البقاع دون

زراعة موسم «اللقيسة».

هذه السنة. المزارعون الذين

يعانون أصلاً مشاكل عديدة.

أبرزها أزمة التصريف، وجدوا

أنفسهم أمام مشكلة

إضائية أطاحت بالموسم التي

ينتظرونها كمحاذاك رئيسية

لهم خلال فصل الشتاء

رأى حمية

لم تشهد المنطقة جفافاً في المياه السطحية والجوفية، كما شهدته هذه السنة. الجفاف هذا العام قاس وكارثي. هذا هو لسان غالبية المزارعين البقاعيين الذين يعانون جفافاً في عشرات الأبار الارتوازية في قرى شرق بعلبك، فضلاً عن تدني مستوى المياه الجوفية في أبار أخرى. فقد حال جفاف المياه الجوفية في البقاع دون زراعة موسم «اللقيسة» (الصيفية الخريفية) كالباذنجان وأنواع من الخضار كـ «الزهرة» والملفوف والفاصوليا والفليفلة والحر، فضلاً عن البطاطا «اللقيسة»، التي تمتد زراعتها من بداية شهر آب



اقتترنت أزمة

الجفاف مع مشاكل

سوء التصريف



اليوم، اقتترنت أزمة الجفاف مع مشاكل سوء التصريف، والموسم الكاسدة التي تركت غالبيتها على الأشجار، كالدراق واللوز والتفاح والخوخ. يقول عثمان أن غياب السوق التصريفية وإقفال السوق العراقية بالكامل، وبقاء المنفذ البحري المحدود التصريف،

تقرير

المرامك تقطع المياه عن بلدات بنت جبيل ومرجعيون!

داني الامين

أبلغت بعض بلديات بنت جبيل ومرجعيون، أبناءها «تعطل مضختي المياه في نهر الليطاني بسبب الرمال والأوساخ»، مُشيرة عبر رسائل نصية هاتفية إلى أنه «لا وقت محددًا لحل هذه الأزمة، لأن إجراءات الصيانة مُعقدة».

أبناء المنطقة اعتبروا أن هذه الرسائل هي بمثابة نعي أقدمت عليه البلديات لتزيح عن كاهلها هذا العبء المُرهِق. اللافت أن هذا «النعى» جاء من بلدات عدة، من ضمنها بلدة الطيبة الملاصقة للنهر والتي يقع فيها مشروع المياه الذي تجرّ منه المياه إلى أكثر من 52 بلدة في الجنوب.

يأتي هذا الواقع بعدما سبغت طويلاً من المخالفات المتكررة لأصحاب المرامل والكسارات، وبعد أيام على اجتماع اللجنة الوزارية لمكافحة تلوث نهر الليطاني. هذه اللجنة لم تستطع حتى الآن منع المرامل من رمي أوساخها في النهر، بحسب شهادات أبناء المنطقة. لدى هؤلاء، اقتناع بأن من يقطع عنهم المياه اليوم هو نفسه من يسعى إلى تأمين الأموال لمعالجة النهر بغية سرقة الأموال. الأمر لا يقتصر على سرقة الأموال، إنما يطال الإهمال المتعمد لمسألة توجيه الصرف الصحي نحو النهر، فضلاً عن الفساد الذي فكت في قطاع محطات التكرير.

ينعدم وجود شبكات للصرف الصحي في مرجعيون وحاصبيا وبنت جبيل، باستثناء بلدات تبينين ودير ميماس وبلاط. وفي عام 2003، بنت البعثة البابوية محطة لتكرير الصرف الصحي لبلدتي القليعة وبرج الملوك

المعدة من قبل مركز البحوث العلمية وآراء الاستشاريين البيئيين وتقدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؟ وما هي الخطط الحالية التي ستعتمدها اللجنة وستستند إليها الحكومة؟

تُجمع التقارير العلمية الميدانية على مصادر التلوث الرئيسية الأربعة للنهر، وهي: مياه الصرف الصحي، النفايات الصلبة، النفايات الصناعية والمصانع (مخلفات المرامل والكسارات)، والمواد الزراعية الكيماوية.

يقول الخبير البيئي الدكتور ناجي قديح، المكلف من قبل المدعي العام البيئي في الجنوب القيام بكشف ميداني على مصادر التلوث وإعداد تقرير يتعلق بكيفية تغيير نسب التلوث، إن الحكومة ليست مُلزَمة بأن تدفع تكاليف معالجة جميع مصادر التلوث. يتساءل قديح: «لماذا علينا أن ندفع نحن المواطنين، كي نعالج ما خلّفته المرامل والكسارات والمصانع التي جنت ملايين الدولارات على حساب النهر؟»، مُشيراً إلى أن الأرقام التي يجري الحديث عنها كآلاف لمكافحة التلوث «خيالية». يرى قديح أن الخطة التي تستند إليها الحكومة لمعالجة النهر غير واضحة المعالم، ولا تدري كيف تتطور هذه الأرقام وترتفع تصاعداً بهذا الشكل.

فعلياً، تُعدّ «الدولة» هي المسؤولة عن مصادر التلوث، الإهمال المتعمد وغيابها النظر عن أكثر من 600 مصنع في منطقة البقاع ترمي مخلفاتها في النهر، أو حتى «حماية» المرامل المنتشرة حول الحوض، أو تجاهلها لممارسات البلديات التي وجّهت مياه الصرف الصحي الخاص بها إلى النهر. هذه الإجراءات تجعلها المسبب الأول لتلوث النهر، وتطرح تساؤلاً جدياً عن الإرادة الفعلية للقوى السياسية من أجل التصدي لمكامن الخلل.

حالياً، يقتصر العمل على معالجة نهر الليطاني على بعض المبادرات التي تقوم بها السلطات المحلية. جنوباً، يقول رئيس الحملة الوطنية لمكافحة التلوث في نهر الليطاني، رئيس بلدية زوطر الجنوبية حسن عز الدين، إن البلديات في تلك المنطقة تسعى إلى اتخاذ مبادراتها لإقامة محطات تكرير خاصة بها، واتخاذ إجراءات لتنظيف أرضية النهر وجزء من مجراه بعدما أضحى النهر مجروراً للبلديات.

بقاعاً، يقول محافظ مدينة بعلبك - الهرمل بشير خضر لـ «الأخبار»، إن البلديات عاجزة عن اتخاذ أي خطوات فردية، إذ «لا ميزانيتها تسمح، ولا هي على علم بالخطوات الواجب اعتمادها لمكافحة التلوث الذي يفتك بصحة أبناء البقاع».

يقول الخبير الهيدرولوجي فتحي شاتيل، إنه على مدى أربع سنوات، تجاهلت كل من وزارة الطاقة والمياه ومجلس الإنماء والإعمار كل الدراسات والتقارير التي أكدت ارتفاع نسبة التلوث في بحيرة القرعون، مُصِرّةً على إمكانية معالجة هذا التلوث بطرق تقليدية غير مُكلفة. هذا التجاهل ينبع، بحسب شاتيل، من إصرار «الطاقة» على تنفيذ مشروع جرّ 50 مليون متر مكعب سنوياً من مياه نهر الليطاني المخزنة في بحيرة القرعون والمحولة عبر نفق إلى نهر الأولي لتزويد بيروت الكبرى بالمياه بمبلغ قدره 200 مليون دولار. ويرى شاتيل أن «من المدهش أن مجلس الإنماء والإعمار والمسؤولين الذين أثاروا مسألة تلوث نهر الليطاني أغفلوا الإشارة إلى أن مياه نهر الليطاني الملوثة هي نفسها التي أصرا على جزها بواسطة نفق ينتهي العمل به عام 2017».

وزارة الطاقة والمياه عام 2012، ثمة محطات عاملتان هما محطة بعلبك واليمونة، وذلك من أصل 42 محطة لمعالجة مياه الصرف الصحي! هاتان المحطتان تعملان بأقل من طاقتهما: 10 في المئة و50 في المئة على التوالي. أما محطة النبطية والبقاع الغربي، فهما معطلتان بسبب غياب شبكة الصرف الصحي، فيما هناك 5 محطات قيد الإنشاء: كفرصير ويحمر وزوطر وتبنيين وزحلة، و14 محطة قيد التصميم.

يقول بعض فاعليات المنطقة إن مئات الشكاوى رفعت إلى المعنيين حول تأثرهم بواقع النهر الملوث، لكن هذه الشكاوى لم تلق صدًى. آخر هذه الشكاوى كانت إصابة عدد من الأولاد بأمراض جلدية بعدما سبحوا في النهر القريب من بلدة قعقعية الجسر. يقول رئيس اتحاد بلديات جبل عامل علي الزين إن كل ما يتعلق بالمرامل والكسارات أُحيل إلى اللجنة الوزارية، لافتاً إلى أن أكثر المرامل التي أدت إلى منع ضخ المياه إلى الأهالي تقع في منطقة الريحان وعرمتي، وبعضها خارج المخطط التوجيهي لمحمية الحجر. تقول مصادر في مصلحة المياه إن الرمال وصلت هذه السنة إلى متزهات طيرفلسيه في قضاء صور، مُشيرة إلى أن محطات ضخ المياه إلى مشروع الليطاني «لا تؤمن 50% من الحاجة المطلوبة». وتُضيف المصادر: «المشكلة الثانية تتعلق في سوء توزيع المياه على القرى والمنازل». ماذا عن المكتبات العشوائية، أحد أهم أسباب التلوث؟ يقول الزين إن الوزارات المعنية على علم بوجودها، لكن أحداً لم يتخذ أي قرار».



ينعدم وجود شبكات للصرف الصحي في مرجعيون وحاصبيا وبنت جبيل (مروان طحطد)



أصيب عدد من اولاد

المنطقة بأمراض جلدية

بعدما سبحوا في النهر



الواقعتين على كتف النهر، إلا أن هذا المعمل لم يتم تشغيله، ولا سيما بعدما سُرق المولد الكهربائي وثلاثة توربينات مخصصة لعملية التكرير، إضافة إلى خزان المازوت.

بين البقاع ومرجعيون، يوجد 13 محطة تكرير صغيرة لكنها غير كافية. وبحسب الخطة الرئيسية لمياه الصرف الصحي الصادرة عن